قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠١٥

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٤ بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن إطار الدعم الموحد ٢٠١٥/٢٠١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفـق عـلى مـذكـرة التـفـاهم الموقعـة فى شـرم الشـيـخ بتـاريخ ٢٠١٥/٣/١٤ بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن إطار الدعم الموحد ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ١٤ يونيو سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

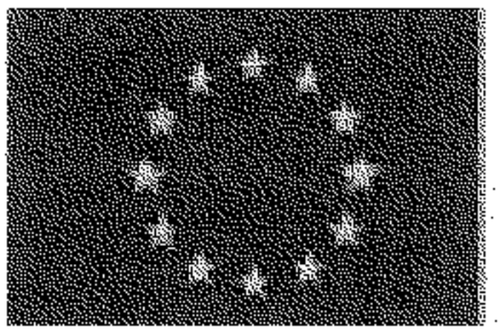

آليـــة
الجـوار الأوروبيـــة

مصـــر

مذكرة تفاهم

بين جمهورية مصر العربية

والاتحاد الأوروبى

بشأن

إطار الدعم الموحد ٢٠١٤/٢٠١٥

١ - إطار التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبى:

تتمتع كل من جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى - بصفتهما شريكين رئيسيين - بعلاقة استراتيجية طويلة، انعكست فى اتفاقية المشاركة باعتبارها الإطار القانونى الذى يحكم العلاقة بينهما وخطة العمل فى إطار سياسة الجوار الأوروبى والتى تم مد العمل بها حتى مارس ٢٠١٥

لقد وضعت آلية الجوار الأوربية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ بهدف المضى قدمًا نحو منطقة تنعم بالرخاء وحسن الجوار بالمشاركة بين الاتحاد الأوروبى وجيرانه، وذلك من خلال بناء شراكة حقيقية ترتكز على التعاون والسلام والأمن والمساءلة المتبادلة والالتزام المشترك تجاه القيم العالمية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .

وتمثل اتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبى وجمهورية مصر العربية - بالإضافة إلى خطة عمل سياسة الجوار الأوروبى - إطار السياسة الرئيسى الذى تم الاسترشاد به فى وضع برامج دعم عملية تحديث مصر وتذليل القيود التى تواجهها . وفى هذا السياق ، فإنه يتوجب أن تسهم استراتيجية التجاوب فى دعم تنفيذ أجندة مصر للإصلاح لتحسين مستويات المعيشة وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر وشعبها .

تعكس مذكرة التفاهم هذه بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى قطاعات متفقًا على دعمها بشكل مشترك بما يمهد الطريق نحو تنفيذ أولويات اتفاقية المشاركة وخطة العمل .

تركز المذكرة على عدد محدود من الأولويات ، مع الأخذ فى الاعتبار أجندة مصر للإصلاح والحاجة إلى ضمان الملكية وتعزيز التنسيق مع شركاء التنمية .

يتم السعى إلى تحقيق التكامل والاتساق بواسطة كافة أدوات الاتحاد الأوروبى ، خاصة مع البرامج الموضوعية والإقليمية ، التسهيلات ، عمليات قروض بنك الاستثمار الأوروبى ، وكذا الأنشطة الممولة بواسطة دول أعضاء الاتحاد الأوروبى .

وتبلغ المخصصات التأشيرية لمصر بموجب إطار الدعم الموحد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ :

٢٠١٠ إلى ٢٥٧ مليون يورو .

مرفق قائمة استرشادية بالبرامج ومخصصاتها بمذكرة التفاهم الحالية ، وسيتم تنفيذ كل برنامج منها من خلال إبرام اتفاق تمويل بين الاتحاد الأوروبى والجانب المصرى .

هذا وسيطبق الاتفاق الإطارى الموقع بين الاتحاد الأوروبى ومصر فى ٢ فبراير ١٩٩٨ والمصدق عليه من قِبَل مجلس الشعب المصرى فى ٥ مايو ١٩٩٩ على جميع اتفاقيات التمويل المنفذة لمذكرة التفاهم الحالية .

٢ - قطاعات الدعم الخاصة بإطار الدعم الموحد لمصر خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:

(أ) الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى والحماية الاجتماعية :

الهدف العام فى مجال هذه الأولوية هو دعم نمو مصر الاقتصادى الشامل وخلق فرص عمل فضلاً عن تعزيز الحماية الاجتماعية .

١ - تعزيز عملية توصيل الخدمات الأساسية وعلى وجه الخصوص محو الأمية ، تحسين النفاذ إلى التعليم خاصةً على المستوى المجتمعى .

٢ - دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى واستهداف الفئات الأكثر احتياجًا وذلك من خلال إيجاد وتدعيم أنشطة اقتصادية مستدامة .

٣ - زيادة نسب التشغيل وتحسين ريادة الأعمال والعمل الحر بالتركيز على الشباب والمرأة .

٤ - تحسين أنظمة وآليات الحماية الاجتماعية .

(ب) الحوكمة والشفافية وبيئة الأعمال :

الهدف العام من هذه الأولوية هو دعم حكومة مصر فى سعيها نحو الحكم الرشيد والمضى فى سياساتها الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير بيئة مواتية للأعمال لضمان التعافى الاقتصادى .

١ - تسهيل حصول المواطنين على الخدمات العامة خاصةً المرأة والشباب وذوى الاحتياجات الخاصة .

٢ - التعاون فى مكافحة ومنع الفساد .

٣ - تحسين الإطار القانونى والتشريعى لإدارة الأعمال والاستثمار .

٤ - دعم تنفيذ اتفاقية المشاركة .

(ج) جودة الحياة والبيئة :

الهدف العام هو تحسين جودة الحياة والبيئة من خلال تسهيل النفاذ إلى المرافق الصحية وتوفير طاقة نظيفة .

١ - تحسين إدارة مياه الصرف الصحى ونفاذ المواطنين إلى المرافق الصحية بما فى ذلك تدابير المشاركة على المستوى المحلى والأنشطة المدرة للدخل .

٢ - تحسين النفاذ إلى الطاقة النظيفة .

تنفذ المجالات الممولة فى إطار الأولويات المذكورة بعاليه بموافقة الطرفين، وكلما كان مناسبًا بمشاركة منظمات المجتمع المدنى بما يتوافق مع القوانين المحلية ولوائح الاتحاد الأوروبى .

٣ - بنود الموازنة التأشيرية لإطار الدعم الموحد :

إطار الدعم الموحد لمصر للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥	المخصص التأشيرى
قطاع الدعم ١ : الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى والحماية الاجتماعية	٤٠٪
قطاع الدعم ٢ : الحوكمة والشفافية وبيئة الأعمال	٢٠٪
قطاع الدعم ٣ : جودة الحياة والبيئة	٤٠٪
إجمالى الالتزام	١٠٠٪

٤ - الدخول فى حيز النفاذ :

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ تسلم الاتحاد الأوروبى إخطاراً كتابيًا من حكومة جمهورية مصر العربية بفيد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لدخول المذكرة حيز النفاذ .

٥ - التوقيعات :

وقع فى شرم الشيخ - مصر ، فى ١٤ مارس ٢٠١٥ من أربع نسخ ، نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الإنجليزية ، وكلا النصين لهما نفس الحجية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	الاتحاد الأوروبى
نجلاء الاهوانى	**كريستيان دانيلسون**
وزيرة التعاون الدولى	مدير عام سياسة الجوار ومفاوضات توسيع الاتحاد الأوروبى

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٢٤٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ بالموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٤ بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن إطار الدعم الموحد ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤؛

قـــرر :

(مـادة وحـيـدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم الموقعة فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٤ بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن إطار الدعم الموحد ٢٠١٤ - ٢٠١٥

ويُعمل بهذه المذكرة اعتباراً من ٢٠١٥/٧/٢٧

صدر بتاريخ ٢٠١٥/١١/٨

وزير الخارجية

سامح شكرى